

## اسم الفعل وسماته الإعرابية الدلالية الجهية (±واجب)، في كتاب سيويه

أ، د، حمادي زمزم

المعهد العالي للغات بنابل - تونس

## ملخص:

يهدف هذا المقال إلى بيان أدوار اسم الفعل الإعرابية الدلالية على الجهية (±واجب) = (±يقين) في الجملة، انطلاقاً مما حدّد سيويه في الكتاب: ما يتعدّى الأمر إلى الأمر به والمنهية إلى المنهية به، وما لا يتعدّى الأمر إلى الأمر به والمنهية إلى المنهية به، واستعانة بشروح الكتاب... وذلك بالتنبية إلى أصله بما هو صنف من اسم الحدث المختصر لا يظهر فاعله في شروط عمله، إضافة إلى تأكيد طرافة التسمية "اسم فعل" الجامع بين الاسم والفعل إحالة على وحدة نحوية تدلّ ما يدلّه الفعل ولا تجري مجراه في سلوكه الصرفي والتركيبية. فهو صنف من أصناف الكلم دالة على الجهية والزمان... من خلال التركيب أو الجملة، فلا يخلو من طرافة البناء والتصريف والتركيب و حوسبة الدلالة

- الكلمات المفتاحية: الجهية (اعتقاد المتكلم من عدمه) = الواجب/غير الواجب = (±واجب) = (±يقين)  
 الأمر والأمر به/ المنهية والمنهية به، اسم الفعل/ اسم الحدث = معنى الفعل ، الصرّف.  
 مثل الصرّف اسم الفعل<sup>1</sup> في النظرية النحوية العربية، موضوعاً طريفاً بدءاً بالتسمية ووصولاً إلى تحليل منطلقاته الإعرابية الدلالية، وما سمت به من سمات نحوية . وفي هذا المقال، سنقف على خواصّه انطلاقاً مما وجدنا في كتاب سيويه "هذا باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أسماء الفعل الحادث"<sup>2</sup>، وما اتّصل بها في أهمّ شروحه. فما الدلالات الجهية في وحدة نحوية اختار لها النحاة اسماً يجمع بين الاسم والفعل، من خلال تركيب إضافة يكون فيها الفعل محتاجاً إلى الاسم في عنونة معناه؟ وما السمات النحوية التي تميّزه عن الاسم والفعل؟ وما حكمه؟ متى يظهر فاعله؟ ومتى يضمّر؟ أيظهر الضمير فيه أم يضمّر بعد أن وسم بالاسم؟ وكيف يعمل؟ أ يعمل مضمرًا؟ أ يتقدّم معموله عن عامله؟ ما العلاقة بين الأمر والنهي؟ أ ليس النهي وجهاً من وجوه الأمر؟ جملة من الأسئلة بعضها أساسية وبعضها فرعية. لكنّها تبرز مجتمعة، شيئاً من وجوه الطرافة في هذا المبحث، خاصة إن ربطنا هذه المسائل الجزئية بما في الاسم والفعل من

سمات تخصّ كلّ قسم وتجعل منه كيانا مستقلاً عن غيره، دون أن نغفل الاسترسال بما هو سمة إعرابية كامنة هنا وهناك، وإن هرمياً.

1- اسم الفعل اسم حدث مبنيّ بدل للفعل في معناه، لا يظهر معه الفعل اسم الفعل من أسماء الحدث/ المصدر الذي حاول أبو حيّان النحويّ التّبييه إليه، فرآه قسماً ثانياً منه: "بدل من الفعل نائب منابه ومنحلّ لحرف مصدريّ والفعل والبدل منه الفعل لا يظهر معه الفعل وفيه ثلاثة مذاهب أحدها: لا ينفاس ونسبه أكثر المتأخرين إلى سيويه وأنه يقصره على السّماع، والثّاني: أنّه ينفاس في الأمر، والدّعاء، والاستفهام، بتوييح وغير توييح، وفي التّوييح بغير استفهام، وفي الخبر المقصود به الإنشاء أو الوعد وهو اختيار لابن مالك في الشّرح المذهب الثالث: أنّه ينفاس في الأمر والاستفهام فقط"<sup>43</sup>. يحيل القسم الأوّل على المصدر الذي يقدر به (أن+فعل)، ويكون قابلاً للاشتقاق. ويحيل القسم الثّاني على اسم الفعل الذي ينفاس ولا ينفاس، وفق موضعه الإعرابي. وبذلك، يكون منطلقه اسم الجنس المطلق إعراباً ودلالاته في الجهة والزّمن (+رفع مطلق). وهو اسم لمعنى الفعل، لا للفعل في جملة حركته. وينقسم ثلاثة أقسام: مرتجل (وهو كلّ كلمة وضعت من أوّل أمرها اسم فعل كهيات)، منقول (نقل عن جار ومجرور كعليك، عن ظرف كأمامك، عن مصدر كروبيدك، عن حرف كلها، نحو، ها الكتاب أي خذه)، معدول (يعدل عن الفعل، نحو: تراك المعدول عن اترك). وبذلك يتميّز، عن المصدر الذي يقدر في عمله ب(أن + فعل)، بالبناء على أساس أنّ الأمر معنى حرفي: "واعلم أنّ هذه الحروف..."<sup>5</sup>، و"وضعت موضع فعل الأمر"<sup>6</sup>. وموضعه الإشارة في الحال: "يكفي من ذلك الإشارة أو غيرها مما ليس بلفظ بل يقوم مقامه"<sup>7</sup>. ففي الأمر، لما فيه من قوّة يكتفي المتكلّم بما يتضمّنه حال الخطاب، من إحالات تغنيه عن التّلفظ. فالأمر من المعاني النّحوية المقامية التي تستدعي عادة متكلّماً ومخاطباً ماثلين آن التكلّم. ولذلك يكون للإشارة دور توضيحيّ تعينيّ إضافة إلى ما يحفّ بالتلفظ من ظروف مرجعية.

2- اسم الفعل، اسم مختصر عامل، يتضمّن فيه اسم اللفظ المسند ولا يظهر/عمله وشروطه أسماء الفعل مطلقة في منطلقها (±واجب)، لا يظهر معها الفعل

كالمصدر لأنها منه في المعنى، ولا تظهر فيها علامة المضمر، بما أنها ليست من الأمثلة التي أخذت من الفعل<sup>8</sup>. وهو ما وضّحه السيرافي بأن أكد عدم إضمار ضمير الفاعل فيها، لأنها "أسماء فعل لا يظهر فيها ضمير الفاعل الواحد والتنثية والجمع"<sup>9</sup>. ويمثّل ذلك بأمثلة، منها:

. ياعمر حذارِ زيدا

. يا عمران حذارِ زيدا

. يا عمرو حذارِ زيدا<sup>10</sup>

الضمير يظهر في الفعل، لأنه العامل في الأصل، ولا يظهر في الاسم. فمهما كان العدد المخاطب تظلّ صيغة اسم الفعل واحدة. تكون مفردة "على لفظ واحد، والمصادر المشتقة من الأفعال قد تكون مفردة ومضافة ويكون فيها الألف واللام، وقد لا يكون فيها، كقولك: ضربا زيدا أو الضرب زيدا"<sup>11</sup>. فهي تعمل غير متصرفة في صورة اسم الذي هو "علامة على طريق الإشارة إلى المعنى الذي في النفس"<sup>12</sup> وهو تصوّر يقتضي ما تقتضيه البنية العقديّة للجملة، بما أنها بنية ضاربة في التجريد في تحليل المحلّات والمواضع. ولذلك، ربط سيويه إضمار المأمور والمنهّي، بالنّية<sup>13</sup>، لأنّ الفعل لا يخلو من الفاعل، فإذا خلفه الاسم جرى ذلك المجرى في الحاجة إلى الضمير. وإذا لم يجز أن يكون مستترا في الاسم، فهو في النّية منعقد<sup>14</sup> وهو أيضا، لا يتقدّم معموله عليه. فلا يجوز: زيدا عليك، أو زيدا حذار<sup>15</sup> كما لا يعمل مضمرا، بأن يحذف. لكنّ السيوطي، ذكر أنّ ابن مالك، جوّز عملها<sup>16</sup>، مستندا إلى المثال التّالي:

يا أيّها المائح دلوي دونكا، انتصبت "دلوي" ب"دونك"، لدلالة ما بعده عليه. فاسم الفعل اسم لمسمّى، فيه يندمج الاسم والفعل، اندماجا قائما على الجمع والطّرح إنشاء لوحدة نحوية هجينة محكومة بجملة من الشّروط العامليّة الإعرابيّة الطّريفة تبرز شيئا من التّفكير النّحوي العربي وقد أوغل في التّجريد بما أنّه نظام. وهو ما يتّضح من خلال الوقوف على تصنيف سيويه على أساس أنّ "موضعها من الكلام الأمر والنّهي، فمنها ما يتعدّى المأمور إلى مأمور به، ومنها ما لا يتعدّى المأمور، ومنها ما يتعدّى المنهّي إلى منهّي عنه، ومنها ما لا يتعدّى المنهّي"<sup>17</sup>

3 / اسم الفعل والدلالة الجهية (±واجب) . كلّ الوحدات اللغوية مؤهلة من حيث المبدأ أن تدلّ دلالات نحوية سياقية ومقامية، من خلال التركيب في الجملة، ومنها الدلالة على الجهة (± واجب) المحيلة على درجات اعتقاد المتكلم يقينا (سواء أ تعلق الأمر بالواقع الموجود أم بالواقع الممتنع)، وإمكانا. واسم الفعل بما أنّه وحدة نحوية وصّفه سيويه توصيفا جهيا: موضعها من الكلام الأمر والنهي. (واجب)، فلم؟ وما العلاقة بين الأمر والنهي؟

3. 1 اسم الفعل ومواضع الأمر والنهي. (واجب). وحدات نحوية وضعت مواضع فعل الأمر والنهي، لأنّها أسماء في معنى الفعل، ولأنّها مبنية في أغلبها على السكون، "يبنى على السكون لأنّه واقع موقع الأمر والأمر مبني على السكون"<sup>18</sup> فالموضع دلالة إعرابية تكون فيها الدلالة فعلية حرفية. ولذلك، رأى الرّماني في شرحه أنّه: "لا يجوز اسم الفعل إلاّ في الأمر والنهي دون غيرهما من معنى الكلام لأنّ الأمر والنهي لا يكون إلاّ بالفعل، فاقترضى لهما هذا تصرفا لا يكون لغيرهما. وكان ذلك بالدلالة على المعنى بلفظهما وبما يقوم مقام لفظهما لتوفيتهما حقهما في اللفظ بما لهما في المعنى"<sup>19</sup>. فمعنى الأمر والنهي من أقوى المعاني، لذلك حقها، أن تؤدّي بالفعل. لكنهما باعتماد هذه الأسماء يخلّان ويختصران في قائمة مغلقة، أو شبه مغلقة من الوحدات، وفي ذلك فتح الباب للمتكلم ليستعملها ويطوّعها وفق ما يحتاجه في مقام الخطاب الذي يكون فيه. وفي قصر اسم الفعل على الأمر والنهي. رغم أنّ بعضه قد يكون خبرا. هو في الحقيقة تأكيد منزلة هذه المعاني في الاستعمال. فقوتها في استرسالها في الكلم كلّها اسما وفعلا وحرفا، وذلك لتضمّنها معنى الإشارة في تقديرنا، لذلك بنيت في أغلبها على السكون، ولذلك كانت أسماء للمعاني التي في ألفاظ الفعل: "ألفاظ الفعل دوالّ على المعاني التي وضعت لها، وهذه دوالّ على تلك الألفاظ، فهي أسماء لألفاظها"<sup>20</sup>. وهو ما سنوضحه من خلال شرح التعدية بالمأمور والمأمور به، والمنهي والمنهي به الواردة في قول سيويه. وقد فسّر ذلك ابن الخشّاب بمقام الحال الذي يكون فيه الأمر باعتباره موضعا يستند أساسا إلى الإشارة باعتبارها دلالة

3 . 1 . 1 ما يتعدّى المأمور إلى المأمور به، والمنهية إلى المنهية به. يجري اسم الفعل مجرى الفعل في التعدية والّلزوم: "أما ما يتعدّى فقولك: رُويدٌ زيدا، فإنّما هو اسم قولك: أروُد زيدا، ومنها هَلَم زيدا، إنّما تريد هات زيدا"<sup>21</sup>. فاسم الفعل يضارع "الفعل الذي وقع موقعه في التّعدّي وترك التّعدّي"<sup>22</sup>. ولذلك، صنّفت صنفين اثنين: المتعدّي الذي يكون مسماة متعديا. وهو مقصود سيويوه بتعدّي المأمور إلى المأمور به. ، نحو: حيهلا الثريد، أي: ائته، تراك الفاسق، أي، اترك يعمل اسم الفعل متعديا، لكنّ التّعدّي يخصّ المأمور/ المأمور به، والمنهية / المنهية به، وفي ذلك حصر للدلالة جهيا (±واجب)، في هذه الوحدات التّحوية. فما نستخلصه من قول سيويوه، أنّ جلّ أسماء الفعل تستعمل في مواضع الأمر باعتباره أسلوبا إنشائيا مخصوصا يتطلّب مقاما معينا يتكفل بإنجاز عمل لغويّ قائم على طلب القيام بالفعل على وجه الاستعلاء، وما يتفرّع عنه من دلالات بلاغية ثانوية: "فأما كونها في الأغلب للأمر، فإنّ المراد بها، مع ما فيها من مبالغة الاختصار والاختصار يقتضي حذفاً، والحذف يكون مع قوّة العلم بالمحذوف، وهذا حكم مختصّ بالأمر، لأنّ الأمر يستغنى فيه في كثير من الأمر عن ذكر أفاظ أفعاله بشواهد الحال، كقولك لمن رأيتَه قد أشرع رمحا أو سدّد سهما أو أشال سوطا أو شهر سيفا، ويدا أو عمرا وتستغني بشاهد الحال عن أن تقول: أطعن، أو ارم، أو اضرب، ويكفي من ذلك الإشارة أو غيرها ممّا ليس بلفظ بل يقوم مقامه، والخبر ليس كالأمر في ذلك"<sup>23</sup>. فالأمر يكون بجملة مختصرة تجمع بين اللفظ واللّحظ، جمعا يخصّص هذا المعنى في فضاء المعاني التّحوية، ويعلّل استعمال هذه الوحدات في هذا السّياق. ومهما ضعفت دلالة الأمر، فإنّها لا تخلو من أثر العلاقة العمودية القائمة بين الأمر والمأمور، بل قد تزداد قوّة لتحيل على التّهديد والوعيد، نحو:

حذارِ فتحت الرّماد اللّهيّب      ومن يبذر الشّوك يجن الجراح<sup>24</sup>.

وتعدّي المأمور إلى المأمور به، إحالة على التعدية كعمل إعرابيّ دلاليّ صنّفت من خلاله الأفعال سواء أ كانت مجردة أم مزيدة. فالأمر والنهي من المعاني التي تكون بالفعل لفظا ومعنى، أو بالفعل معنى لا لفظا<sup>25</sup>. ففي الأمر

والنهي، قوة، ماثلة في نظام لغويّ إعرابيّ دلاليّ. لكن لماذا ذكر سيويه النهي مع الأمر؟

تلبس النهي بالأمر واسترسل فيه. فصيح فعل الأمر (فعلا، ومصدرا، ولام الأمر + فعل مضارع مجزوم، واسم فعل)، تفيد النهي معنى في عدد منها، من خلال سياق محدود أو مقام معيّن: "فإذا قال اتركها، وامنعها، فالمعتاد في الكلام أن يقال نهى عنها، وذا قال: صه صه فأمره بالسكوت والكفّ، فقد نهى عن الكلام والإقدام، والأكثر المألوف أنه إذا قال له اسكت أنه قد نهاه عن الكلام"<sup>26</sup>. سمات الأمر تتقاطع مع النهي لأنّ المقام واحد. ويمكن أن نوضّح ذلك أكثر بأمثلة، نحو: عد باكرا، بمعنى لا تعد متأخرا، حيّ على الصلّاة، بمعنى لا تتأخّر أمامك، بمعنى لا تنظر إلى الخلف، ولا تعد إلى الوراء، تراك الهناة، بمعنى لا تأخذها فالأمر يتضمّن النهي ويحيل عليه. فبمجرّد أن تنظر في قفا الوحدة النحويّة، تتبيّن مكن النهي. لكنّ أ يتضمّن أسلوب النهي [ لا الناهية + فعل مضارع مجزوم ]، معنى الأمر؟

نجيب عن ذلك كن خلال أمثلة، نحو: لا تتكلّم، بمعنى اسكت، صه: "فقد نهى عن الكلام، والأكثر المألوف أنه إذا قال له: اسكت، أنه قد نهاه عن الكلام"<sup>27</sup>. لا تبك ديارا خربت، بمعنى كفّ عن البكاء. لا تسرق المال العامّ، بمعنى اترك المال العامّ للعامة. فدلالة الأمر، موجبة (+)، ودلالة النهي قلب لها. فهي سالبة (-). فقولنا:

اخرج، نقلبه إلى النهي بحرف يمثّل علامة واحدة ب: لا تخرج = (- تخرج). فالمعنى المائل في طلب عدم الخروج يسترسل من خلال علامتين خازلتين للدلالة. وبذلك يضحى الأمر أصلا والنهي فرعا منه. أليس النهي أمرا انقلبت فيه (+)، إلى (-)؟ ولعلّ هذا ما يفسّر تقدّم الأمر عن النهي في كتب النحو بقديمها وحديثها. ولعلّ الفرق يكمن في قوّة اللهجة (Ton)، وفي قلب الموجب إلى سالب الذي يقتضي معينات إشاريّة مختلفة عن معينات الأمر. وهو ما يؤكّد مرة أخرى، أنّ اللّغة تجنح إلى الاعتماد على مبدأ المجهود الأدنى، وأنّ الاسترسال في الدلالة من ثوابت البنية الدلالية الإعرابية في النظام النحوي العربي القديم. فالنهي طلب ترك القيام بالفعل، قفا الأمر. وهو ما يفسّر التلازم بينهما في قول سيويه (المأمور والمأمور به/المنهي والمنهي به).

3. 1. 2 ما لا يتعدى المأمور والمنهي إلى مأمور به و منهي به. يكون اسم الفعل أو اسم معنى الفعل لازما. فلا يتعدى المأمور والمنهي، أي الفاعل إلى مفعول. فإن كان المسمى غير متعد، لم يتعد ما جعل له اسما. وقد ذكر ذلك سيويه ومثله بأمثلة: "مه مه، صه صه، [ وآه ] وآه وما أشبه ذلك"<sup>28</sup>. ويمكن أن نذكر شيئا منها قبل أن نختصرها في جدول: هيهات، أمين، شتان، نزال، أمامك، أوه، آه، نحو: أوه لمن لا أرى محاسنها وأصل واها وأوه مرآها<sup>29</sup>. ويكون اللازم خاصة في أسماء الفعل الأصوات، لبنيتها المماثلة للحرف ولقدراتها الإعرابية المختصرة. فاسم الفعل يحافظ، سلوك الفعلي العاملي في التعدية واللزوم، بما أنهما سمتان إعربيتان معنويتان.

3. 1. 2 الجهة في الأمر والنهي (± واجب). تتعلّق الجهة في النظرية النحوية العربية، بما ضبطه سيويه وحصره في اعتقاد المتكلم المحكوم ب(± يقين)، في علاقته بالجملة التي أنجزها في مقام معين: "ونقول: حسبته شتني فأثبت عليه، إذا لم يكن الوثوب واقعا، ومعناه: أن لو شتني لوثبت عليه. وإن كان الوثوب قد وقع فليس إلاّ الرّف، لأنّ هذه بمنزلة قوله: أست قد فعلت فأفعل"<sup>30</sup>. فاليقين أو الواجب قد استقرّ في ذهن المتكلم وقلبه سواء أ كان موجبا أم كان سالبا، وعدم اليقين أو غير الواجب ما لم يستقرّ في ذهنه سواء أ أحال على خارج أم لم يحل: "يريد به من المخاطب أمرا لم يستقرّ عند السائل"<sup>31</sup>. و الصّرافم من أسماء الفعل، بما أنها وحدات نحوية إعرابية تواصلية مقامية مختصرة لا تخلو من حدثية، وبما أنها واقعة في محليّ الرّف والنّصب، تدلّ دلالات جهية مختلفة تعين درجة اعتقاد المتكلم. ويمكن أن نمثّلها من خلال أمثلة مختلفة قبل أن نجعلها في جدول تأليفيّ مع الدلالة على الزمن. وإنّ قول سيويه "المأمور/ المأمور به والمنهيّ والمنهيّ به"، تعين للجهة في هذه الصّرافم لا يخلو من دقّة. فالأمر والنهي طلب. والطلب من المعاني النحوية التي تدرج في غير الواجب، أو ما يسميه البلاغيون الإنشاء، نحو: حذار من الجدار، أفاد اسم الفعل القياسي (حذار)، في هذه الجملة طلب التحذير. وهو غير واجب بما أنّ المتكلم يطلب شيئا غير واقع، وغير ثابت أو كائن في ذهنه. رويدك يا رجل، تمهل، ففي التائيّ حكمة (= واجب).

حيّ على الصلّاة (أو حيّهل). أقبل، فقد حان وقت الصلّاة = (- واجب).

هيا يا محمّد، اسرع = (- واجب). عليك بالعمل

الزم = (- واجب). صه اسكت لمتكلم يخاطب بها متعيّنًا ماثلاً أمامه = (- واجب)

صه اسكت لمتكلم يخاطب بها غير متعيّن، فتكون الدلالة الجهية مطلقة في الأمر والنهي (- واجب). فاسم الفعل يدلّ على الطّلب في معناه الأصلي ومعانيه الفرعية

المختلفة. غير أنّه قد يدلّ عمّا استقرّ في ذهن المتكلم (+ الواجب)، وإن كان

استعماله محدوداً، نحو: سرعان ما داهمه النعاس، أي، أسرع = (+ واجب)

بطآن الطّفّل، أي، أبطأ = (+ واجب). هيهات نجد، أي، بعدت (+ واجب)

قطني ما وهبتي، أي، يكفي (+ واجب). فالأصل في اسم الفعل أن يكون في غير

الواجب (- واجب)، من خلال الأمر والنهي للعلاقة الإعرابية الدلالية القائمة بين

الشكل ووظيفته في الاستعمال بما في الأمر من قوّة معنى يتداخل فيها اللفظ واللّحظ

تداخلاً يبرز أنّ المقام عنصر نحويّ مسجّل في البنية ومائل فيها. لكن مثلما يخرج

الأمر ليدلّ على النهي، يخرج اسم الفعل عمّا وضع له، ليدلّ على الخبر. فالأصل

= (- غير واجب)، وما خرج عنه = (+ واجب). وهو ما يتوضّح أكثر من خلال

تصنيف النحاة لأسماء الفعل إلى ما اقترنت دلالاته بصيغ الماضي والمضارع

والأمر. وهو ما نوظّفه في الوقوف على دلالة هذه الصّرفم الفعلية على الزّمان.

### 3 . 1 . 2 أسماء الفعل ودلالاتها على الزّمان

مثلما صنّف النحاة الفعل إلى صيغ، صنّفوا أيضاً أسماء الفعل إلى صيغ فعلية

أحالت على الزّمان في الجملة. فنجد الماضي والمضارع والأمر. ومن الصّرفم

الدّالة على الماضي، نجد: هيهات/ شتآن/ بطآن / سرعان<sup>32</sup> ويمكن أن نخبر ذلك

بأمثلة، نحو: هيهات النصر؛ أي بعد، إن كان متعلّقاً بحدث ما جرى في الماضي.

لكن قد يدلّ على الحاضر، إن كان متّصلاً بموضوع جار في الحاضر، نحو:

هيهات النصر الآن؛ أي يبعد، إن كان متعلّقاً بمعركة تدور رحاها في الحاضر.

وقد يدلّ على المستقبل، نحو: هيهات النصر غداً؛ أي يبعد. وممّا دلّ على

المضارع، نحو: آه، أوه، واها، وي، أن، قط... ونمّثل ذلك، ب: آه منك في متاهاتك

متكلم يشكو من يخاطب. فتكون دلالة المضارع على الحاضر. آه من غدر العُرب

في نكبة 1967 . الزّمن إثنان: زمن التكلّم/ الحديث: الحاضر، وزمن الحدث الماضي. وبذلك نتبيّن الفوارق الدّقيقة بين الصّيغ والزّمن باعتباره دلالة إعرابيّة. آه من الموت. الحديث: الحاضر، و الحدث المستقبل. وممّا صنّف ضمن أسماء الفعل الدّالة على الماضي، نذكر: أمين، هيّا، حيّ، هاك، إليك، دونك، صه، مه...ويمكن أن نمثّل شيئاً منها بجمل، لنقف على الدّلالة على الزّمن، نحو: أمامك أيّها الرّجل، زمن التكلّم/ الحديث في الحاضر وزمن الحدث في المستقبل.

رويدك لا يخدعك سكوتي، زمن الحديث في الحاضر وزمن الحدث ما يتضمّنه التّهديد المحيل على المستقبل. لكنّ المستقبل قد يكون بعيداً وقد يكون قريباً: القريب ما كان الأمور أو المنهيّ، حاضراً في المقام. ويكون خاصّة من خلال أسماء الفعل الأصوات لما فيها من دلالات زجرية مرتبطة بطلب لا يخلو عادة من نهي، نحو: صه، مه. في مقام توبيخ وتقريع لا يخلوان من تحقير لما في هذا الصّرف من دلالة تنزّل المخاطب في منزلة الحيوان. البعيد ما لم يكن المأمور أو المنهيّ، حاضراً أثناء تلفّظ المتكلّم/الأمر، ويكون الخطاب متضمّناً لدلالة غير ماثلة أمام المتكلّم، وإن كانت ماثلة في ذهنه، نحو: حذارٍ فتحت الرّماذ اللّهيّب<sup>33</sup>. المعنى التّهديد الموجه من الشّابي، إلى المستعمر الفرنسي الذي كان حاضراً في ذهن المتكلّم، لكنّه غير ماثل أمامه. ولذلك، فالعمل اللّغوي المنجز واقع في الحاضر، لكنّ مقصوده يكون في المستقبل البعيد. ومهما يكن من إمكانات إعرابيّة مقامية وسياقية، فإنّ دلالة هذه الوحدات النّحويّة تظلّ متشعّبة لتلبّس المقامي فيها بالنّحوي، خاصّة وأنّ النّحاة لم يفصلوا في تصنيفهم للمعاني النّحويّة بين المعنى الوظيفي والمعاني الصّياغية والمقوليّة والمقامية، ويعلّل ذلك بسيطرة المتكلّم، في توليد المعنى، في الاستعمال<sup>34</sup>.

3 . 2 أسماء الفعل ومواضع الخبر (+واجب). اسم الفعل من اسم الجنس الذي يعادل في منطلقه الإعرابي الدّلالي (+ رفع مطلق)، بما أنّه يمثّل نقطة البداية المنفتحة على الشّيوخ والعموم. فكأنّ الخبر أصل، أو هو أصل في الدّلالة والإنشاء فرع منه. وبذلك، يصحّ عندنا، أنّ الطّلب المحكوم في حركتيه بالأصل والفرع، يكون فرعاً عن أصل: أي أنّ اسم الجنس/ اسم الحدث منطلق الخبر، والخبر منطلق

الإِنشاء. وبذلك نعتبر أنّ تسمية هذه الأشكال باسم الفعل، توكيد لجملية من السمات النحوية الدلالية الحديثة، وهي، أيضاً، إشارة إلى منطلقها الاسمي الضارب في اللانهاية، بما أنّ اسم الحدث تشتق منه مختلف المشتقات كمعدن الذهب أو الفضة خامين<sup>35</sup> وهو ما يوضّحه عاشور "يعتبر جنسا أوليا تؤخذ منه الصور الفرعية التي يمكن أن ترجع إليه وتفسره وتكرره في أشكال نحوية تعوّض مضامينه كلياً أو جزئياً"<sup>36</sup>. فاسم الفعل نوع من المصدر غير القابل للتفرّع، لكنّ أهميته تتمثل في كونه نقطة البدء في تكوّن الدلالة ونشأتها. فإن كان النوع الأول من المصدر قابل للتشقيق ومماثل لغير المتصرّف، فإنّ اسم الفعل غير قابل للتشقيق، ومماثل للمتصرّف. وانطلاقاً من هذا، دلّت هذه الصّرافم الفعلية على الخبر، دلالة موسومة ب(+رفع مطلق)، بما أنّها البدء، دلالة موسومة (+ واجب) المعادل ل(+يقين) المتكلم أو (- يقينه). وأمثلة ذلك، نحو سرعان ما عاد أولياء نعمتنا الميامين أي، سرّعت عودتهم في الزّمن الماضي(زمن الحدث):جملية خبرية =(+واجب) هيهات القمر، أي، بعد وكأنّه انعدم (في مقام غزل): جملية خبرية = (+واجب) شتّان بين الثرى والثريا ، أي، افترق : جملية خبرية = (+ واجب). قطني ما قدّمت من عمل؛ أي، يكفني: جملية خبرية = (+واجب). وشكان وصوله، أي، سرّع = (+ واجب). فهذه الصّرافم الحرّة، قد تدلّ عمّا استقرّ في ذهن المتكلم وثبت أحياناً. ومع ذلك تظلّ قليلة مقارنة بدلالاتها عمّا لم يستقرّ (- واجب). و نجمة أهمّها في الجدول الذي يلي، معتمدين في ذلك أمثلة ممثلة ومحدّدين للدلالة على الزّمن باعتبارها موجّها ومعينا للجهة.

اسم الفعل	نوعه	المثال	المعنى	الزّمن	الجهة
سرعان	ماض	سرعان ما عادت زينب	سرّع	الحاضر/الماضي	(+واجب)
شتّان	ماض	شتّان بين وبغيرها المعشوقات	افترق/بون شاسع	الحاضر/الماضي	(+واجب)
		شتّان بين الجنة	// //	الحاضر/المستقبل	(+واجب)

			وجهنم		
(+ واجب)	الماضي	بعُد	هيهات النَّصْرُ هيهات النَّصْرُ الآن هيهات النَّصْرُ غدا	ماض	هيهات
(+ واجب)	الحاضر				
(+ واجب)	المستقبل				
(- واجب)	الحاضر	أَتَضَجَّرُ	أَفَّ من شيطانك لصديقك	مضارع	أَفَّ
(- واجب)	الحاضر	أَتَوَجَّعُ	آه من دماننا التي تنزف مشرقا ومغربا	مضارع	آه
(- واجب)	الحاضر	أَتَعَجَّبُ	وي من زمن تطايرت فيه الأيام	مضارع	وي
(+ واجب)	الحاضر	يكفي	قطني ما وجدت من نصيبي	مضارع	قط
(- واجب)	الحاضر	أَتَعَجَّبُ	واها لمن يحشر أنفه فيما لا يعنيه	مضارع	واها
(- واجب)	الحاضر/ المستقبل	زدني	إيه أيها الطالب السَّاحِر	أمر	إيه
(- واجب)	الحاضر/ المستقبل	استجب	ربِّ اغفر لي، أمين	أمر	أمين
(- واجب)	الحاضر/ المستقبل	أقبل	حيّ على الصَّلَاة	أمر	حيّ
(- واجب)	الحاضر/ المستقبل	طلب الصَّمْت لغير متعيّن	صه= يا... صه= يا... صه= يا...	أمر	صه=
(- واجب)	الحاضر/ المستقبل	طلب السَّكُوت لمخاطب متعيّن	صه يا من يدعي ثقافة	أمر	صه
(- واجب)	الماضي/ المستقبل	أسرع	قال تعالى: "وغلقت الأبواب وقالت هيت للك" (يوسف، 23)	أمر	هيت
(- واجب)	الحاضر/ المستقبل	تعال	هلم إلى الكلية قريبا	أمر	هلم

هاك	أمر	هاك الدليل على حقي	خُذْ	الحاضر	(- واجب)
إليك	أمر	إليك عن الترف	ابتعد	الحاضر/ المستقبل	(- واجب)
إليك كذا	أمر	إليك الدرس	خُذْ	الحاضر/ المستقبل	(- واجب)
هات	أمر	هات حجة تدعم بها ما تقول	أعطني	الحاضر/ المستقبل	(- واجب)
عليك	أمر	عليك باحترام غيرك	الزم	الحاضر/ المستقبل	(- واجب)
رويدك	أمر	رويدك يا بني	تمهل	الحاضر/ المستقبل	(- واجب)
أمامك	أمر	أمامك سيدي	تقدم	الحاضر/ المستقبل	(- واجب)
وراءك	أمر	وراءك قبل	تأخر	الحاضر/ المستقبل	(- واجب)
دونك	أمر	دونك الدرس كاملا	خُذْ	الحاضر/ المستقبل	(- واجب)
لديك	أمر	لديك الكتاب	خذ	الحاضر/ المستقبل	(- واجب)
أمامك	أمر	مكانك أيها الطالب	اثبت	الحاضر/ المستقبل	(- واجب)
مه	أمر	مه يا رجيل	اكفف	الحاضر / المستقبل	(- واجب)
إخ و كخ	مضارع	كخ مما أراك فيه يا ولد	أنكره <sup>37</sup>	الحاضر	(+ واجب)
وشكان	الماضي	وشكان	سرع	الحاضر/ الماضي	(+ الواجب (
همهام (بكسر الحرف 38	الماضي	همهام جدك	فني	الحاضر/ الماضي	(+ الواجب
مهيم 39	الماضي	مهيم يا رجل	أحدث لك شيء	الحاضر/ الماضي	(+ واجب)

ما نرصده في هذا الجدول من سلوك إعرابي دلالي، وما نستنتجه من نتائج، نرتبه فيما يلي: تستعمل هذه الصرافم/الوحدات النحوية في الأمر بما هو طلب (+) الذي كثيرا ما يتلبس به النهي بما هو حركة سالبة (-). له. ولذلك غلب عليها (-).

الواجب) للفعل المحكوم في حركته الدلالية بالزمن من خلال الماضي/ المضارع / الأمر، ومن خلال موضعه في الجملة الدالة على الإمكان أو الامتناع أحيانا كالتعجيز بطلب محال. صرافم مختصرة في أشكال مبنية تماثل الحروف في بنائها، لكنها تجري مجرى الفعل في دلالاته على معنى الحدث بما فيه من قوة لذلك تعمل عمله تعدياً ولزوماً، فيعلق بها، ما يعلق به من إسناد الذي يكون معنى سواء أ كان لفظاً أم كان تقديراً. العامل الأول في توجيه دلالة اسم الفعل الزمن. فما دلّ على الماضي كانت جهته = (+ واجب)، وما دلّ على الحاضر / المستقبل كانت جهته = (- واجب) الماثلة في الطلب في مختلف درجاته المقامية والسياقية. وهو بذلك يوثق "فعليته"، بما أنه فعل من حيث المعنى واسم فعل من حيث الاسم في شكل مركّب إضافي المضاف إليه يعين نسبه. تنطلق جميع هذه الصرافم من الحاضر، باعتباره زمن القول الذي كثيراً ما يكون زمن الحدث المتعلق به، في الحاضر أيضاً، مما يؤكد صلتها بالمعاني المقامية التواصلية النحوية التي لم يفصل النحاة بينها وبين المعاني التركيبية الوظيفية: الفاعلية والمفعولية والإضافة<sup>40</sup>. اسم الفعل جملة مختصرة، تحيل على شيء من قوة البنية الإعرابية الدلالية النحوية العربية، بما هي وجه من وجوه نظام فكري ضارب في التجريد، والنتائج المتصل إليها هي ما يلي:

-وسم سيويه باب اسم الفعل بما يتعدى الأمور إلى الأمور به، والمنهي إلى المنهي به، وما لا يتعدى الأمور إلى أمور به، والمنهي إلى منهي به، وسم إعرابي دلالي يتنزل في المعاني النحوية، بما هي تركيب وعقد للدلالة على أساس ما أراد المتكلم وما نوى سواء أ أحال على غير المستقر في ذهنه، أم على المستقر. . الأمر والمأمور به، والمنهي والمنهي به موجبا وسالبا وجهان من وجوه الطلب في دالتين تبدوان متقابلتين في المنطق، لكنهما مسترسلتان أصلاً وفرعا لا بالمفهوم المنطقي، وإنما في التصور النحوي، بما هو إعراب. تصنيف اسم الفعل في كتب النحو على أساس الأمر والمضارع والماضي، يؤكد أنّ هذا الصرفم كالفعل في قوة دلالاته الحديثة، إذ يمثل الزمن موجهاً إعرابياً في ضبط الجهة ومختلف الدلالات.

لكنّ غلبة الطلب من خلال الأمر وما يتلبّس به من نهي، يبرهن على قوّته الإعرابية الدلالية بما أنّ عدّ من المعاني "القوية" التي تحتاج إلى وحدات نحوية تترجمها. العلاقة بين هذه الصّرافم المختصرة والأمر والنهي، تعلّل بأن هذه الدلالة دلالة مقامية لا تخلو من إشارة. فهي لا تبعد كثيرا عن المشيرات الاسمية: إنّ معاني الإشارة تكاد تنتشر في جلّ الوحدات النحوية، وهو وسم لغويّ تواصلية. التعدية واللزوم اللذين استبدلها (Tesniere)، بالتعلّق<sup>41</sup> (La valence)، معنى من المعاني النحوية "الجزئية" الجهية في منطلقها (+رفع مطلق)، تحكم حركة المعنى التي تنتشر من خلال التراكيب (± واجب)/(±يقين): حركة إعرابية دلالية.

. اسم الفعل إحالة على قوّة معاني الفعل، حتّى وإن كانت من خلال وحدات مختصرة تماثل الحرف في بنائه. اسم الفعل وحدة نحوية جهية تقابل ما يسمّى بأفعال اليقين، بما أنّها أمر ونهي (± واجب)، في أغلبها، وتسترسل معها أحيانا فيما دلت عليه من يقين = (+ واجب). اسم الفعل يتبع الفعل وليس قسما رابعا أو آخر كما رأى بعض ابن صابر أو عدد من دارسي اللّغة المعاصرين، أمثال تمام حسّان<sup>42</sup>، بما أنّه فعل من حيث المعنى والعمل والحركة في المحلّات الإعرابية باعتبارها مواضع دلالية علائقية نواتها الفعل معنى.

. أقسام الكلم في العربية أقسام دلالية تعكس طبيعة اللسان العربي .

. اسم الفعل اختصّ بالدلالة على الأمر والنهي، لأنهما لا يكونان إلاّ بالفعل لقوّته .

. أسماء الفعل وحدات نحوية تشكّل قائمة مغلقة، وإن اختلف بعض النّحاة في ذكر بعضها، نحو: وشكان/ أشكان، وعدم ذكرها عند البعض الآخر<sup>43</sup> .

. الدلالة على الجهة (±واجب)=(±يقين) تكون في العربية في الجملة/ التركيب.

### الهوامش:

1- السيوطي، همع الهوامع، 3، 82، إذ يذكر أنّ أحمد بن صابر أبا جعفر النحوي، يسميه، الخالفة

ورأى أنّه قسم رابع من أقسام الكلم، تأكيدا لاختلافه عن الفعل والاسم والحرف في خواصّها

البنائية والإعرابية، وقد مثّل في العصر الحديث مدار اختلاف وجدال بين عدد من دارسي اللّغة

كتمام حسّان. أيضا نشير إلى مفهوم (L. Bloomfield. ت 1949) للصرّف: الحرّ و المقيد:

الأول: ما يرد منفصلا عمّا قبله وعمّا بعده، نحو: الضمائر المنفصلة (أنا...). والثاني: ما يرد

متّصلاً بغيره، نحو: الضّمائر المتّصلة (ضريته...). ونشير أيضاً إلى مفهوم (A) Martinet الذي يحصره في ثلاثة أنواع: الأوّل: المستقلّ عن غيره في تحديد وظيفته، نحو: أمس... الثّاني: الوظيفي: لا يتوقّف على وظيفة خاصّة، وإنّما دوره في تحديد وظيفة وحدة نحوية مجاورة، نحو: حروف الجرّ. الثّالث: المقيد بالموقع: نحو المضاف إليه في العربيّة. انظر

أيضاً Benveniste(E) *Probleme de Linguistique générale*, 1/188, 189

2 سيويه، الكتاب، 242، 1.

3 ابن مالك، شرح التّسهيل، 225، 5.

4 السّيرافي، 2، 141.

5 ابن الخشّاب، المرتجل، 250.

6 نفسه

7 سيويه، الكتاب، 243، 1.

8 السّيرافي، شرح الكتاب، 144، 2.

9 نفسه

10، نفسه 145، 144.

11 الرّماني، شرح الكتاب، 527، 2.

12 نفسه، 242.

13 الرّماني، نفسه، 530.

14 أسماء الفعل سماعيّة ما عدا ما كان وزن فعّال نحو: تراك وحذارٍ ونزال

15 السّيوطي، 82، 3.

16 سيويه، الكتاب، 1، 241.

17 السّيرافي، شرح الكتاب، 142، 2. انظر أيضاً، ابن جنّي، الخصائص، 3، ص37، لما أكّد قوّة

معنى الفعلية في اسم الفعل لذلك عمل عمله، فاستعمل في الأمر والنّهي.

18 الرّماني، شرح الكتاب، 2، 528، 529.

19 ابن خشّاب، المرتجل، 258.

20 - سيويه، نفسه 241.

21 - ابن الخشّاب، نفسه، 250.

22 - نفسه

23 أبو القاسم الشّابي، الأعمال الكاملة، الجزء الأوّل، 261.

- 24 السيرافي، شرح الكتاب، 143، 2، 144.
- 25 انظر الزماني، شرح الكتاب، 528، 2، 529.
- 26 السيرافي، شرح الكتاب، 143، 2، 144، إذ علل جمع سيويه بين الأمر والنهي، بأنه أمر لفظاً ونهي معنى.
- 27 سيويه، الكتاب، 242، 1. وقد ذكر الزماني، في شرحه، 529، 2، العلاقة بين أسماء الفعل القائمة على الأصوات الدلالية مردّها الحاجة إلى معاملة بعض المأمورين والمنهيين فيما يراد منه، كمعاملة البهيمية في البعث على الفعل بالصوت، ك( صه/ مه... )، ففيه معنى الرّجر بالصوت على خلاف المصروف منه.
- 28 المتنبي، الديوان، 277.
- 29 سيويه، نفسه، 36، 3. انظر أيضاً، حمادي زمزم، الدلالة الجهية في الأسماء المبهمة في العربية، خاصة من (ص 109 ، إلى ص 126). وهي أطروحة مرقونة بكلية الآداب والإنسانيات، مَنوبة، تونس. 2015.
- 30 نفسه، 99.
- 31 انظر السيوطي، 83، 3 إذ ذكر صلة اسم الفعل بالطلب والدلالة على الوقوع بالمشاهدة.
- 32 الشّابي، الأعمال الكاملة، الجزء الأول، 261.
- 33 عاشور(المنصف)، ظاهرة الاسم، 324.
- 34 السيرافي، شرح الكتاب، 16، 1.
- 35 عاشور(المنصف)، ظاهرة الاسم، 134. انظر أيضاً، السيوطي، همع الهوامع، 72، 73، 3 و السّهيلي، نتائج الفكر، 72، وحمادي زمزم، الدلالة الجهية في الأسماء المبهمة في العربية، 269، 268.
- 36 السيوطي، همع الهوامع، 3، 84.
- 37 انظر لسان العرب، 12، 623.
- 38 السيوطي، نفسه. أنظر أيضاً، نفسه الأشباه والنظائر، 6، 159، جملة "هلمّ جزاً"، إذ ذكر مَنْ شرحها وعلل اختلافهم في ذلك، وما فيها من طرافة تبرز دلالة "هلمّ" تقديراً خاصة على الجرّ جزاً، وهلمّ جارّين أي مثبتين...
- 39 انظر حمّادي زمزم، الدلالة على الزّمان في الاسم من خلال شروح الألفية لابن مالك، كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة، بسوسة، 2013. وهي رسالة ماجستير مرقونة. وقد بيّنا فيها دور الاسم التّام (المصدر/ اسم الفاعل/ اسم المفعول / الصّفة المشبّهة... )، والاسم غير التّام/ الناقص(الضمير/ اسم الإشارة / الاسم الموصول/ الطّرف)، في الدلالة على الزّمن من خلال الجملة، بما أنّ الاسم لا يخلو من دلالة على الحدث بما أنّه موصوفاً وصفة، ذاتاً وحدثاً.

<sup>41</sup> *Tesniere, Elements de syntaxe structurale, P242, Ed. Klincksieck, Paris*  
وقد اعتبر أنّ الجملة أساس كلّ دراسة نحويّة ومنطلق كلّ وصف لغويّ ومنتهاه (انظر *2ème, éd.*  
نفسه، صص 11، 12).

- 41 - تمام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها. وقد اقترح تقسيما سباعيا (الاسم، الصّفة،  
الفعل، الضّمير، الخالفة، الظّرف، الأداة)، وقد ذهب تلميذه فاضل مصطفى السّاقى مذهبه، في  
كتابه: "أقسام الكلام من حيث الشّكل والوظيفة، 1977.
- 42 - ابن جنّي، الخصائص، 3، 39، إذ ذكرها ووقف عليها، في حين أنّ سيويّه، 242، 243/1،  
والسّيرافي، شرح الكتاب، 143، 144/2، والرّماني، 529، 52، 2، لم يقفا عليه .